

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1995-2021)

The Determinants of Foreign Direct Investment in Algeria During the Period (1995-2021)

أحمد عكاشة عزيزي^{1*}، أحمد ملال²، عبد السلام بلبالي³¹ عضو مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة احمد دراية ادرار (الجزائر)، ahm.azizi@univ-adrar.edu.dz² باحث دائم في مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية (CREAD) (الجزائر)، a.mellal@cread.dz³ عضو مخبر دراسات التنمية المكانية، جامعة احمد دراية ادرار (الجزائر)، abdessalam.belbali@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/15 تاريخ القبول: 2023/06/06 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1995-2021)، وهذا باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (*ARDL*)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية بين هذه المحددات وهي الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، البطالة، سعر الصرف والمتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، كما تبين من خلال تقدير النموذج القصير الأجل وجود علاقة عكسية ومعنوية بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى ذلك للنموذج القدرة على الرجوع إلى نقطة التوازن في حالة وجود صدمة، وأنه خالي من كافة المشاكل القياسية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر؛ التكامل المشترك؛ الجزائر؛ منهجية الانحدار الذاتي لفترات

الإبطاء الموزعة *ARDL*.

Abstract:

Enter The aim of this study is to investigate the determinants of foreign direct investment in Algeria during the period (1995-2021), using the Autoregressive Distributed Time Differences (*ARDL*) methodology. However, our results show that there is an equilibrium relationship between these determinants, which are gross domestic product, inflation, unemployment, the exchange rate and the dependent variable of FDI in Algeria, and finds that the model has the capacity to return to the equilibrium point in case of a shock, and is exempt from all common problems.

Keywords: Foreign direct investment (FDI); co-integration; *ARDL* Model; Algeria.

مقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم المصادر التمويلية الخارجية التي تسعى جميع الدول لجلبها باعتبارها أداة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا من خلال تحفيزها لعمليات توظيف وإنشاء وكذا تمكين المؤسسات والشركات من توسيع نشاطاتها التي تلبي حاجيات أفراد المجتمع وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات، نقل التكنولوجيا والخبرات إلى الشركات والمؤسسات داخل البلد والمساهمة في تأهيل وتكوين اليد العاملة المحلية، وحتى تستطيع هذه المؤسسات البقاء لا بد من توفر الدولة المستقبلية لتلك الاستثمارات مجموعة من الركائز والشروط ومن أهمها يمكن الحديث عن عامل الاستقرار الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، إذ يمكن لعامل الاستقرار الاقتصادي المساهمة في تخفيض معدل التضخم ومعدل البطالة وأسعار الصرف، وتوفير البنى التحتية وغيرها من الركائز الهامة التي تعد مؤشرا هاما جالبا لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. أما الاستقرار السياسي فيتمثل في مختلف العوامل المرتبطة بالشفافية والالتزام بالديمقراطية والتحكم في الجريمة المنظمة والاضطرابات الأمنية وتجنب الدخول في منازعات إقليمية وحروب، في حين الاستقرار الاجتماعي فيتم فيه معالجة قضايا مدى تمكن البلد المستقبل للاستثمارات من محاربة الأمية والآفات الاجتماعية كالمخدرات واستغلال القصر.

كل هذه العوامل المحددة لتدفق الاستثمارات الأجنبية سواء المباشرة أو غير مباشرة يعتبرها أنصار الفكر الرأسمالي جد محفزة للنمو الاقتصادي، زيادة التراكم الرأسمالي، خلق فرص عمل وتحسين وضعية الميزان المدفوعات ويؤيدون من خلاله عمليات الاستثمار في الأسواق المالية وذلك عن طريق الاكتتاب في الأسهم والسندات التي تطرحها الشركات المساهمة داخل البلد المضيف أو عن طريق توظيف الاستثمار بنقل المعدات، التكنولوجيا والمعارف الإدارية والتسويقية. من جانب آخر يرى أنصار الفكر الماركسي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ليست إلا وسيلة استعمارية جديدة لمواصلة استنزاف موارد الدول النامية من قبل الدول المتقدمة وتحقيق مصالحها، بينما يعتبرها آخرون طريقة لنقل المصانع الملوثة للبيئة التي تقوم بإنتاج مواد غير صديقة للبيئة.

الإشكالية:

حسب أنصار الفكر الرأسمالي يرون أن لتدفقات الاستثمارات الأجنبية فوائد للبلد المضيق والمتمثلة على سبيل المثال لا الحصر: زيادة التكوين الرأسمالي، خلق فرص عمل، تحسين وضعية الميزان المدفوعات، زيادة معدل النمو الاقتصادي...، للوصول إلى هذه الفوائد لابد من توفر عناصر معينة، وعليه مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم العوامل المحددة لتدفق الاستثمارات الأجنبية في الجزائر؟

➤ فرضية الدراسة:

- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي و محدداته في الجزائر.
- منهجية البحث: تم اعتماد المنهج الوصفي بُغية استيعاب الإطار النظري للدراسة من خلال عرض الدراسات السابقة وتحليلها وتقديم مفاهيم أساسية حول الدراسة، كما تم استخدام المنهج الكمي لقياس العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ومحدداته في الجزائر.
- حدود الدراسة: تتمثل الحدود الموضوعية في دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي و محدداته كالتضخم، سعر الصرف، البطالة و الناتج المحلي الإجمالي، أما الحدود المكانية تمثلت في دولة الجزائر، والحدود الزمنية ابتداء سنة 1995 إلى 2021.

➤ أهداف الدراسة:

- تحديد المفاهيم الأساسية حول الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- دراسة واقع الاستثمار الأجنبي ومحدداته في الجزائر؛
- دراسة صحة الفرضية المطروحة في الدراسة من خلال استخدام نموذج قياسي؛
- تحديد طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والمتغيرات المحددة له .

➤ استعراض مراجعة ملخصة للأدبيات المنشورة:

تناولت دراسة (بوفنش، 2019) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار المباشر ومحدداته الداخلة في تكوين النموذج القياسي والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، الكتلة النقدية بإضافة إلى تأثير هذه المحددات إيجاباً على الاستثمار الأجنبي

باستثناء معدل التضخم، وقد ظهرت هذه النتائج متوافقة مع النظرية الاقتصادية ومؤيدة لبعض الدراسات التطبيقية المماثلة. كما قام الباحثان مفيد ذنون يونس، دينا أحمد عمر (2006) بقياس العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر وتحليلها في عدد من الأقطار العربية، وباعتماد على الأسلوب الكمي في تقدير هذه العوامل التي هي (حجم السوق، معدل الناتج القومي الإجمالي، ميزان الحساب الجاري، التضخم، الإنفاق الحكومي، الادخار)، تبين لهما أن حجم السوق من أهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. (عمر و أحمد، 2006)

بينما خلصت دراسة جلال بوشارب، سامي مباركي (2021) التي تناولت أثر بعض المحددات الاقتصادية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة التي تضمنت سعر الصرف، الكتلة النقدية، الانفتاح التجاري، حيث هناك تأثير إيجابي للانفتاح التجاري وسعر الصرف على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين كان لمتغير الكتلة النقدية تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر. (بوشارب و مباركي، 2021)

من جانب آخر تناولت دراسة (Yi & Idris, 2019) محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في خمس دول (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلاند) حيث حاولت هذه الدراسة تحديد أثر هذه المتغيرات على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) باستخدام خمسة متغيرات توضيحية (حجم السوق، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، سعر الصرف وضريبة الاستهلاك) وخلصت إلى أنها تتفاعل بشكل تام مع تلك المتغيرات خاصة عندما ترتفع قيمة عملة البلد المضيف أو تنخفض أو عندما يتم فرض ضرائب إضافية على السلع والخدمات الاستهلاكية أو تخفيضها.

كما تناولت دراسة (Özdemir & Öncü, 2019) الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي في الفترة (2010-2016) على 21 دولة حيث توصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي له أثر كبير وإيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي وهناك متغيرات أخرى لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المالي على غرار المشتقات المالية.

بينما تناولت دراسة (Ngo, Cao, Nguyen, & & Nguyen, 2020) محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر في فيتنام خلال الفترة (2000-2019)، حيث أظهرت نتائج هذه

الدراسة أن حجم السوق يؤثر بشكل ايجابي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهناك عوامل أخرى تجذب الاستثمار الأجنبية المباشرة والتي تتلخص في القوى العاملة، سياسة الاقتصاد الكلي، استقرار الاقتصاد الكلي إلا أن درجة الانفتاح التجاري يؤثر عاملاً سلباً على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أوصت الدراسة بضرورة أن تولى السلطات اهتماماً بالغاً في زيادة النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى توسع حجم السوق، وتشجيع الانفتاح التجاري وتعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر.

المحور الأول: مفاهيم عن الاستثمار الأجنبي.

يتناول المحور مفاهيم عن الاستثمار الأجنبي مفهوم الاستثمار الأجنبي، محددات الاستثمار الأجنبي.

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي: يعرف الاستثمار الأجنبي على أنه تحركات رؤوس الأموال من المقيمين في دولة أجنبية، بهدف الاستفادة من مزايا معينة، أو تحقيق أهداف معينة، وذلك عن طريق اقتناء الأصول الحقيقية بما يعرف بالاستثمار الأجنبي في محفظة الأوراق المالية، من هذا المنطلق ينقسم الاستثمار الأجنبي إلى: (سعد، 2014، صفحة 83)

1- 1 الاستثمار الأجنبي المباشر: ويقصد بالاستثمارات الأجنبية المباشرة تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة (مبروك، 2013، صفحة 31)، ويعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه (ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو البلد المضيف، وبهذا المعنى الاستثمار الأجنبي المباشر يتسم بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه عن بقية الاستثمارات وهي:

- المدة الزمنية الطويلة التي يمكن فيها
- خضوعه لاتفاقيات دولية
- عدم المتاجرة به في أسواق السيولة الدولية
- القدرة على المساهمة الفعالة في الإدارة من قبل المستثمر

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دولة معينة هي دولة المضيفة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة للمستثمر الأجنبي والذي قد يكون فردا أو شركة أو مؤسسة، والذي له الحق في إدارة موجوداته من بلد الإقامة الذي هو فيه. (لحسن، 2014، الصفحات 17-19) وقد اقترح الاقتصادي ونج عام 1930 تقسيما ثلاثياً للاستثمار الأجنبي المباشر وهو الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الأسواق، الاستثمار الأجنبي الباحث عن الموارد والأصول، الاستثمارات الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة. (عمر و أحمد، 2006، صفحة 97)

يمكن تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي والعمودي، فالاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي هو عند ما تستثمر الشركات متعددة الجنسيات في بلدان مختلف نفس السلعة والخدمة، أما الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي هو الاستثمار في بلد في مختلف السلع والخدمات. (Gichama & TesfoneshZekiws, 2012, p. 13)

1- 2 الاستثمار الأجنبي غير المباشر: هي تلك الاستثمارات التي يحصل فيها المستثمر على عائد رأسمالي دون أن يكون له السيطرة على المشروع، ولا تنتقل على أثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية المرافقة لرأس المال، كما هو الحال في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتأخذ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أو كما تسمى أيضا بالاستثمارات المالية شكل الاستثمار في حافظة الأوراق المالية، ويقصد به الاكتتاب في السندات أو الأسهم التي تصدرها الدولة أو المشروعات التي تقام بها. (مبروك، 2013، صفحة 56)، وتعرف أيضا على أنها تحريك رؤوس الأموال من المقيمين في بلد ما إلى أصول الاقتصاد المالي في دولة أخرى، بهدف تنويع محفظة الأوراق المالية، والتي لا يترتب عليها التدخل في النشاط الاقتصادي الحقيقي في الدولة المستقبلة، ويكون هذا بشراء الأسهم والسندات بهدف الربح، حيث يكون لحاملها حق غير مباشر في تلك المؤسسة، لكنه لا يؤثر أو يسيطر على مسارها، وربما لا يدري المستثمر الكثير عن إدارة وعمليات المؤسسة التي يشتري أوراقها خاصة إذا كانت في بلد آخر عادة لا يكون لدى المستثمر الوقت أو الدراية الكافية للتأثير على مسار تلك المؤسسة. (سعد، 2014، صفحة 84)

2- محددات الاستثمار الأجنبي

إن قرار الاستثمار في دولة معينة يعتمد على عدة محددات، من حيث مدى تحقيقها لأهداف وطموحات وظروف الشركة الأجنبية المستثمرة من أهم محددات الاستثمار الأجنبي ما يلي: (الزين، 2013، صفحة 36)

- تكلفة عناصر الإنتاج: تختلف تكلفة عناصر الإنتاج من دولة لأخرى وهذا راجع لندرة ووفرته وهي العمالة، رأس المال والتكنولوجيا المستعملة في الإنتاج.
 - الاستقرار السياسي: الاستثمارات الأجنبية جبابة تخاف من مختلف الإشاعات السياسية والمتمثلة مثلاً في الحروب، وبالتالي الاستقرار السياسي يعتبر أحد أهم العوامل التي تقرر الاستثمار من عدمه.
 - حجم السوق: يعتبر حجم السوق مهم في الاستثمار، فالدولة التي فيها كثافة سكانية تشجع مختلف المستثمرين على الاستثمار فيها.
 - المناخ الاقتصادي للاستثمار: يعتمد مناخ الاستثمار على مدى وجود القيود والإجراءات المتعلقة بقوانين الاستثمار، الاستيراد والتصدير.
 - النظام الضريبي: من الأشياء التي تشجع الاستثمار هو حجم وشكل الإعفاءات الجمركية التي قد تمنح الاستثمارات الأجنبية لجذبها.
 - وجود منافسة: من المحددات الاستثمار في الدولة هو عدد المنافسين في السوق المحلي.
 - مدى توفر الموارد البشرية: تفضل معظم الاستثمارات الأجنبية العمالة المحلية وهذا نظراً لقلة تكلفتها، إلا أنه في حالة عدم توفر الإدارة الكفاءة في تلك الدولة فإن الشركات الأجنبية تلجأ إلى توظيف خبراء إداريين من الخارج رغم ارتفاع في تكلفتها.
- لا يوجد محددات ثابتة ولكن لكل دراسة محددات خاصة بها وتحددها على حسب الإشكالية المدروسة فمثلاً دراسة (Sidah Idris, JaratinLity) تحصر المحددات فيما يلي: (حجم السوق، معدل التضخم، الانفتاح التجاري، سعر الصرف، ضريبة على الاستهلاك)، (Idris & JaratinLity, 2019, p. 77) حجم السوق يعتبر من أهم المحددات التي تشرح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعرف حجم السوق على أنه مستوى التنمية الاقتصادية ويقاس عادة

بالنتاج المحلي الإجمالي للفرد الواحد. (NGO, CAO, NGUYEN, & NGUYEN, 2020, p. 179)

المحور الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، البطالة، سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي في الجزائر.

في هذا المحور سيتم التطرق إلى متغيرات الدراسة وهي: الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، البطالة، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي.

1- الاستثمار الأجنبي المباشر: يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور هاماً في التنمية الاقتصادية لدولة المضيقة وهذا باعتبارها أن توفر رؤوس أموال أجنبية من خلال توفير مناصب شغل وتقديم منتجات وخدمات إلى أفراد المجتمع هذا من جهة ومن جهة أخرى يمكن أن تؤدي إلى آثار سلبية في غياب الضوابط الموجهة والتي تقود الاستثمار الأجنبي نحو تنمية الأنشطة الاقتصادية.

أما عن واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فهو يعرف ارتفاع خاصة خلال الفترة (2005-2011) ولتأهيل مناخ الاستثمار في الجزائر ينبغي إتباع ما يلي:

- ✓ تحسين الإطار التشريعي والمؤسسي من خلال وضع قوانين تسمح بتدفق الاستثمارات
- ✓ إصلاح وتحرير القطاع المالي.
- ✓ إرساء معالم الحوكمة لمحاربة الفساد.
- ✓ تأهيل الموارد البشرية.
- ✓ توفير مجموعة متكاملة من الخدمات الاستثمارية.
- ✓ التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي.

2- التضخم: يعرف التضخم على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار من خلال الزيادة في كمية النقود المتداولة دون مقابل من السلع والخدمات أي ارتفاع الطلب المحلي وعجز العرض المحلي الكلي من السلع والخدمات، من خلال الشكل (01) يتبين لنا أن معدل التضخم في الجزائر يعرف تذبذب وهذا بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات في المقابل هذا الطلب هناك عائدات البترول التي تغطي نسبة معينة منه وهاته الأخيرة مرتبطة بتقلبات أسعار النفط من خلال

الطلب والعرض على البترول، وبالتالي على الجزائر تنويع مصادر الدخل حتى لا تبقى عرض لتقلبات أسعار النفط من خلال دعم وتنمية الإنتاج المحلي في جميع المجالات الفلاحية، السياحية، الخدماتية، الصناعية ومنه تحقيق الاكتفاء الذاتي وزيادة التصدير وبالتالي مواجهة الطلب المحلي من خلال العرض المحلي الكلي فعندها نقص معدلات التضخم.

3- البطالة: تعرف البطالة على أنها عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي، تتميز البطالة في الجزائر بالخصائص التالية: (شلف، 2017، صفحة 444)

✓ عجز في اليد العاملة وضعف التطور بالنسبة الحرف.

✓ عدم التوافق بين مخرجات واحتياجات التشغيل.

✓ ضعف الوساطة في سوق العمل ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض والطلب في مجال التشغيل.

من خلال الملاحظة في الشكل رقم نلاحظ أن معدل البطالة كان مرتفع في السنوات الأولى وهذا بعدما كان منخفض في السنوات الثمانينات حيث كان 11% سنة 1984 وسبب ارتفاعه يرجع إلى عدة عوامل من بينها: (قويق، 2013، صفحة 125)

● العامل الاقتصادي: والمتعلق بتسريح الجماعي للعمال نتيجة لحل وخصوصة المؤسسات الاقتصادية العمومية تبعا لسياسات التصحيح أو التعديل الهيكلي الذي باشرته الجزائر بداية التسعينيات.

● العامل السياسي والأمني: شهدت فترة التسعينات اضطرابات أمنية عنيفة أدت إلى النزوح العمال من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى بحث عن الأمن وبالتالي أدى إلى البطالة والفقر.

● إلا أنه بدأ ينخفض معدل البطالة بعد انقضاء تلك الفترة واتخاذ جملة من إصلاحات في عدة مجالات لاحتواء ظاهرة البطالة والحد من انعكاسات الضارة ومن بين هذه الإصلاحات إنشاء وطنية وجهوية تسهر على تمويل المشاريع الشباب.

4- سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية التي يجب تقديمها من أجل الحصول على وحدة واحدة من عملات الدول الأخرى، ففي الجزائر يعرف سعر

الصرف تراجع من حين إلى آخر وهذا بسبب مباشر أو غير مباشر، يتمثل السبب المباشر باتخاذ قرار تخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي وهذا سنة 1992 من قبل السلطات النقدية ممثلة في مجلس النقد والقرض وذلك بموجب الاتفاق الثاني المبرم مع صندوق النقد الدولي في جوان 1991، وأيضاً في جويلية 2017 تم تخفيض قيمة الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي بنحو 20%، أما عن الأسباب الأخرى فهي طبع مزيد من الأوراق المالية دون مقابل من السلع والخدمات مما يترتب عنه فائض في الكتلة النقدية، اتخاذ قرار تخفيض قيمة العملة دون إنتاج من طرف المؤسسات يؤدي إلى زيادة التخفيض. (عبدالكريم، 2020، صفحة 46) والشكل (01) يظهر هذا الانخفاض.

5- الناتج المحلي الإجمالي: يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات المتعارف عليها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة خلال فترة زمنية محددة، وهو أكثر المؤشرات شمولاً للنشاط الاقتصادي الإجمالي ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد فهو يمثل القيمة الإجمالية لإنتاج الدولة أثناء فترة من الوقت ويضم مشتريات البضائع والخدمات المنتجة محلياً من الأفراد والشركات والأجانب والمؤسسات الحكومية (مكاوي، 2020، صفحة 4)، وهناك عدة عوامل يتأثر بها وهي الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف، التضخم، عرض النقود، عدد السكان...، أما عن واقع الناتج المحلي بالجزائر ومن خلال الملاحظة في الشكل (01) يتبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي ينمو من حين لآخر غير أنه يتأثر بعوامل اقتصادية تعيقه، فأسعار الصرف مقابل الدولار تتدهور يوماً بعد يوم مما يؤدي لتآكل المداخيل، وعرض النقود في ازدياد مستمر لإتباع الدولة لسياسة اجتماعية بالدرجة الأولى، كما أن الاقتصاد الجزائري استهلاكي على الصعيد واسع مما يحول دون رفع مستوى الادخار المحلي وزيادة النمو الاقتصادي، وأيضاً من بين العوامل الأخرى الإنفاق الحكومي، سياسات الاستثمارية المتبعة والتضخم. (ناصر و محمد، 2021، صفحة 131)

المحور الثالث: الدراسة القياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2021)

1- إجراءات الدراسة:

- حدود الدراسة: تمت الدراسة على الاقتصاد الجزائري وهذا خلال الفترة (1996-2021)
- مصادر البيانات: تم جمع البيانات من المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات والبنك الدولي.
- نموذج الدراسة: بناء على ماجاء في الجانب النظري والدراسات السابقة ووفقا للنظرية

الاقتصادية يتم صياغة النموذج كالتالي: $Ide = f(tc, ch, inf, pib)$

الجدول رقم 01 التعريف بمتغيرات نموذج الدراسة

التعريف بالمتغير	الوحدة	الرمز	المتغير المستقل	المتغير التابع
ويعرف بأنه تلك الاستثمارات التي يمتلكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة		IDE	الاستثمارات الأجنبي المباشر	
يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية التي يجب تقديمها من أجل الحصول على وحدة واحدة من عملات الدول الأخرى	1 دولار مقابل دينار	TC	سعر الصرف	المتغيرات المستقلة
تعرف البطالة على أنها عدد الأشخاص القادرين على العمل ولا يعملون بالرغم أنهم يبحثون عن عمل بشكل جدي.	نسبة مئوية (%)	CH	البطالة	
يعرف التضخم على أنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار من خلال الزيادة في كمية النقود المتداولة دون مقابل من السلع والخدمات.	نسبة مئوية (%)	INF	التضخم	
يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية لكل السلع والخدمات المتعارف عليها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة خلال فترة زمنية محددة.	مليار دولار أمريكي	PIB	الناتج المحلي الإجمالي	

المصدر: من إعداد الباحثين

2- وصف البيانات: يظهر لنا الجدول الموالي وصف البيانات لمتغيرات الدراسة والتي تتمثل في

المدى، المنوال، المتوسط الحسابي، القيمة القصوى، القيمة الدنيا، عدد المشاهدات

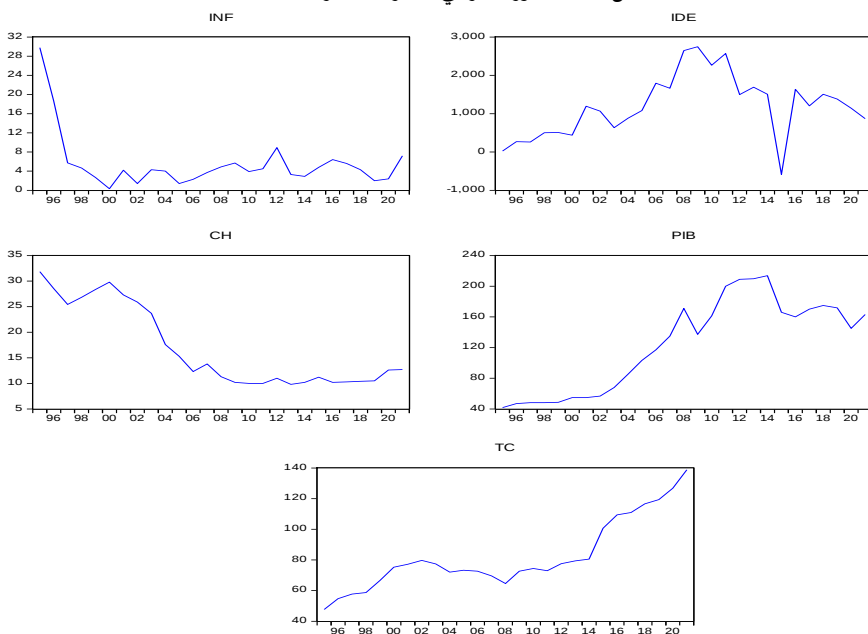
الجدول رقم 02 توصيف بيانات الدراسة

TC	PIB	INF	IDE	CH	
82.48889	124.4926	16.93074	1199.815	5.552963	Mean
75.26000	137.2100	12.60000	1196.000	4.300000	Median
138.8000	213.8100	31.84000	2746.000	29.78000	Maximum
47.66000	41.76000	9.800000	-584.0000	0.340000	Minimum
23.30343	59.95305	7.941009	814.0182	5.902342	Std. Dev.
27	27	27	27	27	Observations

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

وفي ما يلي التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:

الشكل 01 التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة بيانيا



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

2- تحليل التكامل المشترك

2-1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال

اختبار جذر الوحدة ومن ثم التحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراستها أي بين

المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، للكشف على جذر الوحدة سيتم الاعتماد على اختبار (PP) وسنكتفي بمقارنة الاحتمالية لرفض أو قبول فرضية جذر الوحدة:
- إذا كانت الاحتمالية (Prob) أكبر من (5%)، نقبل فرضية العدم ونقول إن السلسلة غير مستقرة وتحتوى على جذر الوحدة عند مستوى معنوية (5%).
- إذا كانت الاحتمالية (Prob) أقل من (5%)، نرفض فرضية العدم ونقول إن السلسلة مستقرة وتحتوى على جذر الوحدة عند مستوى معنوية (5%).
من خلال الملاحظ في الجدول أدناه تبين لنا السلاسل الخاصة بمتغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى (0)I، بينما عند أخذ الفرق الأول (1)I أصبحت مستقرة وبالتالي يمكن الاعتماد على نموذج ARDL.

جدول 03 نتائج اختبارات الاستقرار

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

At Level

TC	CH	PIB	INF	IDE	Prob.	
0.9963 n0	0.3118 n0	0.6219 n0	0.0000 ***	0.0981 *	Prob.	With Constant
0.9902 n0	0.9409 n0	0.9089 n0	0.0000 ***	0.3366 n0	Prob.	With Constant & Trend
0.9996 n0	0.0206 **	0.8333 n0	0.0000 ***	0.2003 n0	Prob.	Without Constant & Trend

At First Difference

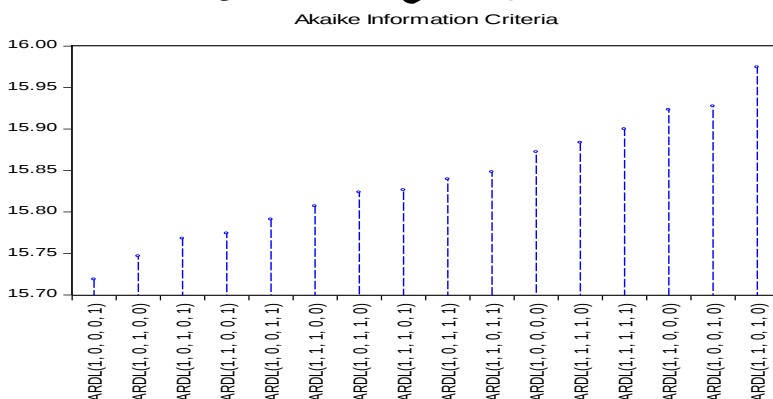
d(TC)	d(CH)	d(PIB)	d(INF)	d(IDE)	Prob.	
0.0211 **	0.0111 **	0.0011 ***	0.0019 ***	0.0000 ***	Prob.	With Constant
0.0399 **	0.0312 **	0.0049 ***	0.0100 ***	0.0000 ***	Prob.	With Constant & Trend
0.0089 ***	0.0011 ***	0.0001 ***	0.0000 ***	0.0000 ***	Prob.	Without Constant & Trend

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

2-2 تحديد درجة التأخير المثلى: تسمح منهجية ARDL بتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدى القصير والمدى الطويل في نفس المعادلة، بإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتقدير معلمات المتغيرات المستقلة في

المدى القصير والمدى الطويل، ولتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (SC)، ومن خلال الشكل الموالي يتبين أن أفضل نموذج هو (1.0.0.0.1) $ARDL$

الشكل 02 نتائج فترة الإبطاء المثلى



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

3-2 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (BoundsTest): لاختبار

التكامل المشترك أو العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة يتم استخدام منهج الحدود، حيث نقارن إحصائية (F) مع الحدود العليا والدنيا لـ: ($Persian$)، فإذا كانت إحصائية (F) أكبر من الحدود العليا نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أما إذا كانت إحصائية (F) أقل من الحدود الدنيا نقبل فرض العدم الذي ينص على عدم وجود تكامل مشترك أو علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

جدول 04 نتائج اختبار منهج الحدود

ARDL Bounds Test

k	Value	Test Statistic
4	3.709916	F-statistic

Critical Value Bounds

I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.09	2.2	10%
3.49	2.56	5%
3.87	2.88	2.5%
4.37	3.29	1%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **EvIEWS9**

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إحصائية فيشر **F** المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا (3.7099 أكبر من 2.56) عند مستوى معنوية (5%)، وعليه نرفض فرضية العدم عند مستوى معنوية (5%) ونقبل الفرضية القائلة بوجود التكامل المشترك بين متغيرات المستقلة والمتغير التابع.

4-2 تقدير علاقة الأجل الطويل والأجل القصير

جدول 05 نتائج تقدير علاقة الأجل الطويل والأجل القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: IDE

Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0, 1)

Sample: 1995 2021

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5675	0.581930	27.085857	15.762069	D(INF)
0.6099	0.518752	6.356304	3.297347	D(PIB)
0.4336	-0.800008	57.891101	-46.313354	D(CH)
0.0121	-2.772280	19.639944	-54.447432	D(TC)
0.0003	-4.344752	0.185300	-0.805081	CointEq(-1)

$$\text{Cointeq} = \text{IDE} - (1.9165 \cdot \text{CH} - 0.7333 \cdot \text{PIB} - 74.9533 \cdot \text{INF} - 5.5870 \cdot \text{TC} + 3277.7282)$$

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9667	0.042292	45.315663	1.916508	INF
0.9169	-0.105761	6.933269	-0.733267	PIB
0.1837	-1.379851	54.319830	-74.953257	CH
0.5352	-0.631491	8.847277	-5.586972	TC
0.1003	1.727272	1897.632524	3277.728215	C

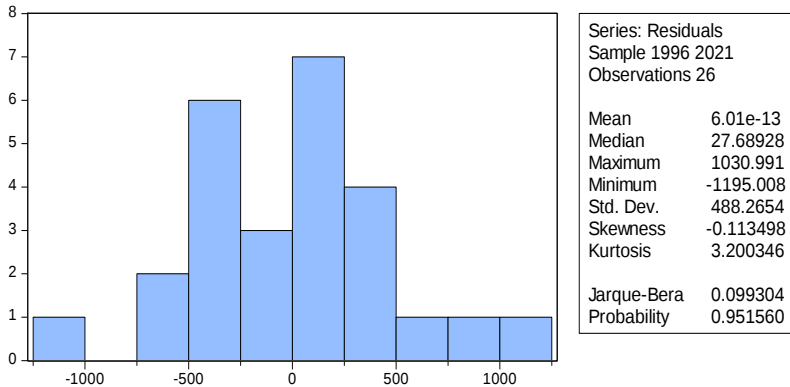
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

يتضح من خلال جدول نموذج التقدير القصير أن معاملات النموذج غير معنوية ماعدا معلمة المتغير سعر الصرف بحيث التغير في سعر الصرف بوحدة واحدة ينقص الاستثمار الأجنبي بـ (54.447)، أما عن طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر فهناك علاقة عكسية وهي مقبولة من وجهة النظرية الاقتصادية، كما نلاحظ أيضا معامل تصحيح الخطأ معنوي ويأخذ الإشارة السالبة بحيث يعبر عن قدرة النموذج للعودة إلى وضع التوازن، في حين النموذج المقدر في الأجل الطويل لا يعطي تفسير لطبيعة العلاقة ما بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع حيث نلاحظ أن كافة معاملات النموذج غير معنوية.

3- اختبار صلاحية النموذج (تشخيص البواقي): لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

3-1 اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي إحصائية (Jarque Bera): لاختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي نستعمل اختبار (Jarque Bera)، من خلال الشكل الموالي نجد ان قيمة الاحتمالية (0.951) وهي أكبر من مستوى معنوية (5%)، أي قبول فرضية عدم القائلة بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل رقم 03 نتائج اختبار Jarque Bera



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews9

3-2 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: من أجل دراسة فرضية عدم ارتباط الأخطاء نلجأ إلى اختبار (LM Test)، ومن خلال الجدول الموالي نلاحظ أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء حيث الاحتمالية تشير إلى (0.6692) وهي أكبر من مستوى معنوية (5%) أي قبول فرضية عدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار الجدول:

جدول 06 نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.6692	Prob. F(2,17)	0.411356	F-statistic
0.5488	Prob. Chi-Square(2)	1.200183	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

3-3 اختبار اختلاف التباين (Heteroskedasticity): لاختبار وجود مشكلة اختلاف في تباين حد الخطأ، من خلال الجدول أدناه ان الاحتمال الموافق لإحصائية F يساوي 0.4213 وهو أكبر من مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرض الصفري القائل بأنه لا يوجد مشكلة اختلاف في تباين حد الخطأ.

جدول 07 نتائج اختبار اختلاف التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.4213	Prob. F(1,23)	0.670381	F-statistic
0.4001	Prob. Chi-Square(1)	0.708038	Obs*R-squared

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **EvIEWS9**

3-4 اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج (Ramsey RESET Test): من خلال نتائج اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج (Ramsey RESET Test) نلاحظ احتمال إحصائية **F** يساوي **0.1018** وهي أكبر من **0.05** وهذا ما يثبت صحة وملائمة الشكل الدالي المستخدم في التقدير.

جدول رقم 08 نتائج اختبار مدى ملائمة توصيف النموذج

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: IDE IDE(-1) CH PIB INF TC TC(-1) C

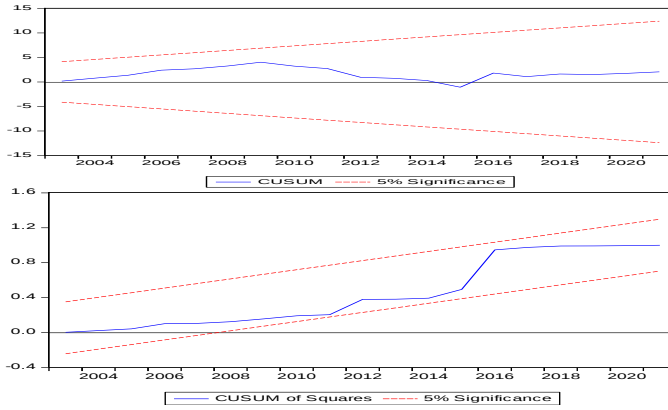
Omitted Variables: Squares of fitted values

Probability	df	Value	
0.1018	18	1.724410	t-statistic
0.1018	(1, 18)	2.973590	F-statistic

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات **EvIEWS9**

3-5 اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج: لاختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج يتم من خلال اختبار (CUSUM) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي وأيضا اختبار (CUSUMSQ) الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي الذي تم اقتراحه من قبل (Brown, 1975). يتضح من خلال الشكل الموالي أن هذين الاختبارين مجموع البواقي ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية (5%)، ومما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية وعليه توضح نتائج الاختبارات السابقة ملائمة النموذج المستخدم وأن نتائجه تتسم بجودة مرتفعة خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 04 نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews9

خاتمة:

للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في اقتصاد الدولة المضيفة وهذا بسبب أنه يزيد من تدفق رؤوس الأموال، مما يؤدي إلى تنمية اقتصادية من خلال توفير مناصب شغل وتلبية حاجيات المجتمع من السلع والخدمات، استقطاب هاته الاستثمارات مرهون بتوفير بيئة وعوامل استثمارية تسمح بجلبه وبقائه، وأهم العوامل التي تؤثر هذا البقاء هو تكلفة عناصر الإنتاج أي مدى توفر اليد العاملة والمواد الأولية...، وأيضا الاستقرار السياسي الذي يلعب دوراً هاماً في تدبب هذا النوع من الاستثمارات ويعزى ذلك إلى أنها تخاف من الحروب، إضافة إلى أن النظام الضريبي له أثر على الاستثمارات، كل هاته العوامل المذكورة وأخرى تفرض على الدولة المضيفة الاهتمام بها حتى تحافظ أو تزيد من تدفقاتها، من خلال هذا الدراسة توصلنا إلى ما يلي:

✓ هناك اتجاهين في قضية الاستثمارات الأجنبية المباشرة منها من يؤيد تدفق هاته الاستثمارات باعتبارها تزيد من التنمية وتحسن وضعية الميزان المدفوعات والاتجاه الآخر يعارض تدفق هذه الاستثمارات بحجة أنها وسيلة الاستنزاف موارد الدولة المضيفة وأيضا تنقل المصانع الملوثة للبيئة.

✓ لا توجد محددات ثابتة خاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشر وإنما كل دراسة استعملت محددات معينة، وفي هذه الدراسة اعتمدت على: البطالة، سعر الصرف، التضخم والناتج المحلي الإجمالي.

✓ من الدراسة القياسية متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى $I(0)$ ومستقرة عند الفرق الأول $I(1)$ وهذا ما يسمح باختبار التكامل المشترك.

✓ يظهر لنا اختبار منهج الحدود أنه يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

✓ توجد علاقة عكسية ومعنوية في المدى القصير بين سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ النموذج المقدر لا يعاني من مشاكل قياسية.

المراجع:

الكتب:

1. اسم حمادي لحسن، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) عقود التراخيص النفطية وآثرها في تنمية الاقتصاد، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط 1، 2014.

2. إمام محمد سعد، البترو دولار والاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي، الناشر العربي للمعارف، مصر، ط 1، 2014.

3. بمنصوري الزين، تشخيص الاستثمار وآثره على التنمية الاقتصادية، دار الراجعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013.

4. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، لآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي دراسة مقارنة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2013.

المقالات:

1. المومن عبدالكريم، أثر تقلبات سعر الصرف الدينار على الميزان التجاري دراسة قياسية باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للفترة (1990-2019)، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 04، عدد 02، 2020.

2. جلال بوشارب، سامي مباركي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) خلال الفترة

- (1990-2018)، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر
3. عمر الأمين محمد ناصر، محمد خلق الله أحمد محمد، أثر التغيرات في كمية النقود على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر الفترة (1990-2019)، المجلة الجزائرية الأبحاث الاقتصادية والمالية، المجلد 4، العدد 02، (2021).
4. فريدة شلوف، واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر الأسباب والتحديات، مجلة الباحث الاجتماعية، العدد 13، 2017 .
5. مفيد ذنون يونس، دينا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إقطار عربية مختارة، مجلة بحوث مستقبلية، كلية الحداباء، العدد الخامس عشر 1427-2006.
6. محمد مكاوي، تحديد العوامل المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر الفترة (1980-2017) دراسة قياسية باستخدام أسلوب التكامل المشترك واختبار السببية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، 07، (01) (2020).
7. نادية قويق، البطالة في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة معارف، السنة السابعة، العدد 15، ديسمبر 2013.
8. وسيلة بوفنش، نموذج قياس لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة (1992-2016)، مجلة الباحث 19(01)2019.
9. Yi, C. F., Idris, S., & Lily, J. (2019). Determinants of Foreign Direct Investment (FDI) in Asean-5 Countries: A Review. Malaysian Journal of Business and Economics (MJBE), 6(2).
10. Özdemir, Ö., & Öncü, E. (2019, May). Determinants of foreign direct investment in financial sector. in v. international symposium on accounting and finance ISAF2019).
11. Ngo, M. N., Cao, H. H., Nguyen, L. N., & Nguyen, T. N. (2020). Determinants of foreign direct investment: Evidence from Vietnam. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 7(6).
12. Gichama, TesfoneshZekiws, Determent of Foreign Direct Investment inflows to Sud-Saharan Africa: a panel data analysis,

Master Thesis in Economics, Sodertorns University, Department of Economics, 2012.

13. Sidah Idris, JaratinLity, December 2019, Determinants of Foreign Direct Investment (FDI) in Asean -5 countries: Areview, MYBE Malaysian Journal of Business and Economics, MYBE vol 6 (December, N 2) 2019,

14. Minh Ngoc NGO, Huy Hoang CAO, Lgoc NGUYEN, Thuc Ngoc NGUYEN, Determinants of Foreign Direct Investment: Evidence from Vietnam, Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 7 N 6 (2020).

.